

باكستان تستعيد نظامها البرلماني

استعادت باكستان نظامها البرلماني بموجب التعديل الثامن عشر للدستور، الذي وقَّعه الرئيس آصف علي زرداری، وذلك بعد أربعة عقود من تدخل العسكر لتعزيز صلاحيات الرئيس

التعديل الثامن عشر هو الأول من نوعه منذ عام 1973

التعديلات الدستورية الأخيرة ستجعله عملياً من زرداری رئيساً فخرياً



اطفال في مسجد قريب من اسلام آباد أول من أمس (فيسنت ثيان - أ ب)

شهيرة سلوم

وقَّع الرئيس الباكستاني آصف علي زرداری، أول من أمس، مرسوم التعديل الدستوري الثامن عشر لتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، التي كان قد عزَّزها الرؤساء العسكريون السابقون، وخصوصاً ضياء الدين الحق وبروز مشرف، من خلال تعديلات دستورية جعلت من النظام الباكستاني أقرب إلى نظام شبه رئاسي، وسلبته طبيعته البرلمانية التي كفلها دستور 1973.

توقيع القانون أكسب زرداری إنجازاً تاريخياً، إذ إنه أصبح أول رئيس باكستاني يوقِّع إرادياً مرسوم الحد من صلاحياته، والتعديل الثامن عشر هو الأول من نوعه منذ 1973. ويُعدُّ ثمرة مخاض سياسي عاشته باكستان منذ ما قبل عودة المنفيين (الرعيان المعارضين بنازير بوتو ونواز شريف) واشتد مع اغتيال بوتو، وانتهى بولادة اتفاق لتقاسم السلطة بين حزبي «الشعب»، الذي تولَّى رئاستي الجمهورية والحكومة، والرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف.

والقانون الذي يقرُّ التعديلات الدستورية سبق أن صدَّق عليه داخل كل من الجمعية الوطنية (في 8 نيسان، وافق عليه 292 عضواً من أصل 342) ومجلس الشيوخ (في 15 نيسان)، ويندرج في 102 بند ويشمل 95 تعديلاً لدستور 1973. وتجرد التعديلات الرئيس من صلاحيات حل

البرلمان بصورة أحادية، وإقالة رئيس الوزراء وتعيين رؤساء القوات المسلحة (قادة الجيش والبحرية والقوات الجوية). وتعيد تسمية المقاطعة الشمالية الغربية الحدودية إلى خيبر باختونخوا (حسب رغبة الغالبية البشتونية ورغم معارضة الهندوس في هازارا)، وتلغي القيود على تولي منصب رئاسة الحكومة لأكثر من ولايتين، وهو ما يفسح المجال أمام شريف (الذي تولَّى الحكومة في 1990 و1997) كي يترشح لهذا المنصب. وتمنح التعديلات الرئيس من إعلان حالة الطوارئ في أي مقاطعة بصورة أحادية. وتحظر على المحكمة أن تؤيد تعليق أحكام الدستور، وتعطي حق تعيين القضاة للجنة قضائية مختصة، وتمنح الرئيس من تعيين رئيس لجنة

يعنيه ذلك من عواقب إبعاد رئيس الوزراء وحل حكومته نتيجة لحل الجمعية وإجراء انتخابات جديدة. هذا الحق عاد وألغاه رئيس الحكومة نواز شريف خلال ولايته الثانية (عام 1997) بموجب التعديل الدستوري الثالث عشر، الذي جرت الموافقة عليه بالإجماع من جانب المعارضة والحكومة، لكن مشرف الذي نفذ انقلاباً أبيض على شريف في 1999 (باركته بوتو) عاد وأقرَّ هذه الصلاحيات في التعديل السابع عشر الذي شمل 26 مادة دستورية وصدَّق عليه البرلمان الذي انتُخب في 2002 لاحقاً. أعطى هذا التعديل الرئيس الحق في حل البرلمان، وبالتالي فصل رئيس الحكومة، ولكنه أخضع هذا القرار لموافقة المحكمة العليا.

التعديلات الدستورية الأخيرة ستجعله عملياً من زرداری رئيساً فخرياً، إذ لا يمكنه تعيين رؤساء القوات المسلحة وحل الجمعية العامة وتعيين حكام الولايات إلا «بعد التشاور مع رئيس الوزراء». ليستعيد بذلك النظام الباكستاني الحياة البرلمانية التي سلبه إياها الحكام العسكريون على مرَّ أربعة عقود. ويرى مؤيدو هذه التعديلات أنها تقنن نهاية حقبة من الديكتاتورية العسكرية، وتكرس عودة الديمقراطية إلى البلاد. وفي ظل هذه التعديلات، تطرح تساؤلات عن دور الجيش، اللاعب الأساسي منذ ولادة الدولة الباكستانية من رحم الاستعمار البريطاني في 1947، الذي أدى أيضاً دوراً محورياً من وراء الكواليس خلال الأزمة السياسية التي أتخمت البلاد منذ عودة المنفيين وإقالة القضاة وتنحّي مشرف واغتيال بوتو وانتصار خصومه السياسيين في الانتخابات وتسلمهم السلطة. وقد حرص الجيش خلال الأزمة على أن يكون وسيطاً لا طرفاً، ونجح بذلك، وتعهد قائده أشفق كياني بإبعاد الجيش عن السياسة. وكما يرى مراقبون، فإن من المستبعد حصول انقلاب عسكري في البلد النووي، الذي اعتاد قادة جيشه سلوك هذا السبيل عند أصغر الأزمات، يعود هذا أساساً إلى بقاء الجيش ممكساً بزمام الملفات الساخنة: أفغانستان، والمعركة ضد «طالبان» والعلاقة مع العدو النووي التقليدي الهند.

بوليفيا

نحو تحالف عالمي للدفاع عن «الأرض الأم»

بول الشقر

بدأ أمس في مدينة كوشابامبا، وسط بوليفيا، «المؤتمر العالمي للشعوب عن التغيير المناخي وحقوق الأرض الأم». وهو اللقاء الذي قرر الرئيس البوليفي إيفو موراليس الدعوة إليه، بعد فشل قمة كوبنهاغن في كانون الأول الماضي. وقد لَبَّى الدعوة، التي سترسم سياسات عامة للدفاع عن الطبيعة، أكثر من 20 ألف مشارك، أي ضعف الرقم الذي كان متوقَّعاً، يمثلون تنظيمات اجتماعية وأكاديميين علميين من 129 دولة.

وهذا الحشد أدى إلى تغيير مكان إقامة اللقاء الافتتاحي من قاعة رياضية مغلقة تتسع لـ5 آلاف شخص إلى ملعب لكرة القدم قادر على استقبال 20 ألف شخص في بلدة تيكيبايا القريبة من كوشابامبا. وسيشارك في الافتتاح، المقرر رسمياً اليوم، الآلاف من البوليفيين ومن جميع دول أميركا، ووفود كبيرة من الشعوب الأصلية، إضافة إلى ممثلين عن 32 دولة أفريقية و33 أوروبية و21 آسيوية و10 أوقيانية.

وتقدم «قمة الأرض الأم»، التي تستمر حتى الغد، نموذجاً بديلاً يمزج بين منتدى اجتماعي عالمي متخصص في موضوع البيئة، وفي الوقت نفسه مناهض لكوبنهاغن، أسوة بلقاء طهران، الذي حاول أن يكون «مناهضاً للقاء واشنطن»

في مجال الأمن النووي. الفارق ربما يكمن في أن أوراق اعتماد الشعوب الهندية الأصلية في الدفاع عن الطبيعة أكثر أصالة من أوراق اعتماد آيات الله بشأن الحرم الإسلامي على السلاح النووي. ففي الديانات والمعتقدات الهندية، عكس الديانات التوحيدية، تمثل «باشاماما»، أي الأرض الأم، الإلهة المركزية التي ينتظم حولها وعليها العالم، وترمز إلى الأرض وبشمولية أكبر إلى الطبيعة، حيث الإنسان عنصر وليس العنصر الأساس، وعليه التكامل مع البنيان الطبيعي. لذلك،

من المرجح أن يتحول الموعد إلى عاصمة الفكر البيئي المعادي للنيوليبرالية وأن يتوسع إلى كل الذين لم يكن لهم صوت في مؤتمر كوبنهاغن. ويتألف اللقاء، الذي تبنته 70 هيئة داعية، من 17 ورشة عمل ستحاول ترجمة أفكار موراليس، التي عرضها في كوبنهاغن، وترقية الأداء البيئي إلى برنامج يحمله ائتلاف شعبي عالمي. وكان موراليس، في خطابه خلال قمة كوبنهاغن، قد رأى أن على الأمم المتحدة المبادرة إلى إعلان حقوق الأرض، «لأن

من دونها لا يوجد إنسانية»، وأن عليها تنظيم استفتاء عالمي لضمان هذه الحقوق، وإنشاء محكمة دولية لمعاقبة الدول والشركات والأفراد الذين يخرقون هذه الحقوق من خلال تغليب مصالحهم الضيقة على حساب حقوق الأم الأرض. وفي هذا المجال، صرَّح وزير الخارجية البوليفي دافيد شوكيونكا بأن «سلطة تغيير السياسات العامة لمصلحة الأرض متوافرة في أيدي الشعوب لا في أيدي رؤساء الدول». وتراهن الحكومة البوليفية على الدور المحرك للحركات

الاجتماعية، وخصوصاً تلك المتسلحة بثقافتها ومعتقداتها، في بلورة أفكار جديدة لإنقاذ الأرض بواسطة اقتراحات تمتاز عن المقاربات النيو-ليبرالية. ويضيف مندوب بوليفيا في الأمم المتحدة بابلو سولون، «أن مسؤولية الدول الصناعية تكمن في التوصل إلى اتفاق على تقليص الغازات الدفينة، وإلا فإن العالم متوجَّه بسرعة نحو كارثة». واستشهد بدراسة من المجموعة الأوروبية تتكلم، بعد فشل كوبنهاغن، عن تساخن مناخي قد يصل إلى أربع درجات، مذكراً بأن حصر التساخن في درجتين حتى نهاية القرن يتطلب تقليص إصدارات الغازات بنسبة 40 في المئة في العقد المقبل. ويتابع سولون أن الدول الصناعية، بدءاً بالولايات المتحدة التي لم توقع اتفاقية كيوتو، والدول الأخرى التي تمتنع عن الالتزام إذا لم تلتزم الولايات المتحدة، وكذلك الشركات العملاقة التي لا تريد الاستثمار في التقنيات البديلة «اجتمعت على التنصل من مسؤولياتها، ومن هنا ضرورة بناء حركة ملتزمة تحمل برنامجاً قابلاً للمتابعة».

ويقترح سولون أن يحمل اللقاء، الذي سيعلم يوم 22 نيسان «اليوم العالمي للأرض الأم»، مشروعاً متكاملًا يطالب بتقليص الغازات الدفينة بنسبة 50 في المئة حتى عام 2020.



بانعتان تجلسان بالقرب من ملصق اعلاني في بلدة تيكيبايا التي تستضيف اليوم افتتاح «قمة الأرض الأم» (دادو غالدييري - أ ب)